

نواب حماس: وثيقة "عباس - بيلين" الأخطر على القضية الفلسطينية ويجري تطبيقها تنفيذاً "لصفقة القرن"



11 أكتوبر 2018 - 14:56

أجمع نواب وقادة فصائل ونخب سياسية أن وثيقة عباس بيلين هي الأخطر على القضية الفلسطينية، داعين لضرورة إجراء الانتخابات الشاملة لإفراز قيادة منتخبة قادرة على حفظ الحقوق الفلسطينية، مطالبين بتفعيل المقاومة بجميع أشكالها واستمرار مسيرة العودة الكبرى لما لها من إحياء لحق العودة في قلب الشعب الفلسطيني وأجياله المتعاقبة.

وأوصى المجتمعون خلال ندوة نظمها كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية، بعنوان وثيقة عباس بيلين وصفقة القرن بضرورة توعية الجمهور الفلسطيني ليكون محيطاً بكل تفاصيل هذه الوثيقة من خلال ما يطلب من غزة من شروط ومحاولات تركيع، محملين محمود عباس وفريقه كل الجرائم التي ترتكب بحق الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية بالتنازل والإجراءات الانتقامية في غزة ومواجهتها بكل السبل.

وشدد المشاركون خلال ندوة نظمها كتلة التغيير والإصلاح أن الوثيقة تعد جريمة وطنية وتاريخية بحق القضية الفلسطينية

بالوعي نتنصر

ودعا د. محمود الزهار رئيس كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية الفصائل الفلسطينية للتصدي لمخاطر وثيقة عباس بيلين ، مؤكداً أن هذه الوثيقة جريمة تاريخية وهي تطبق الآن.

وحمل الزهار عباس ومن يدعمه مسؤولية تطبيقها مشيراً إلى أن ما يجري هو تطبيق فعلب صفقة القرن وأن ما يجري من جرائم الاحتلال وجرائم السلطة من محاربة المقاومة والتسويق الأمني وتمدد الاستيطان والخطوات تجاه الأونروا وجرائم عباس بحق غزة والإجراءات بحق القدس يأتي في نفس السياق.

وطالب بتفعيل المقاومة الفلسطينية في الضفة والقدس، موضحاً بأن المقاومة ستفشل اتفاقيات عباس وصفقة القرن، داعياً للتأكيد على شرعية برنامج المقاومة وإعادة العلاقات بين المقاومة والدول العربية الراضة للاحتلال.

ودعا إلى توقيع رسالة جامعة للتجمعات الفلسطينية ترسل للمنظمات الدولية لنزع الشرعية عن عباس وسلطته، مطالباً بتفعيل مؤتمرات عربية وإسلامية ضد سياسية التفريط والتطبيع.

من جهته، أكد النائب د. مروان أبو راس أن عباس تنازل عن حقوق الشعب الفلسطيني منذ القدم وتصريحاته المستمرة دليل على ذلك، موضحاً بأنه باع القضية الفلسطينية ويترجى من آلام الشهداء والجرحى.

واستعرض النائب أبو راس أبرز بنود وثيقة عباس بيلين والتي تتنازل عن مدينة القدس وفكرة تبادل الأراضي بدل المستوطنات الصهيونية، وكذلك العمل على إنهاء وكالة الغوث الأونروا وإيجاد هيئة دولية بدلاً عنها بالإضافة للتعاون الأمني.

تنازل عن حق العودة

من جانبه، شدد د. سلمان أبو ستة رئيس الهيئة العامة لمؤتمر الشعب الفلسطيني الخارج أن وثيقة عباس بيلين تدعو فيها تنازل واضح عن حق العودة، مطالباً بتشكيل قيادة فلسطينية وانتخاب مجلس وطني جديد يمثل الكل الفلسطيني، وبأنه لا يمكن أن يقرر مصير الشعب الفلسطيني مجموعة لا تمثل الشعب الفلسطيني وغير منتخبة.

ودعا أبو ستة لاستمرار المقاومة بكافة أشكالها في الأراضي الفلسطينية، موضحاً بأنه لا يمكن تحقيق أي مكتسب فلسطيني إلا من خلال المقاومة.

وأشاد بمسيرات العودة وكسر الحصار داعياً لانطلاقاً انتفاضة اللاجئين في كافة المخيمات وأماكن اللجوء الفلسطيني للمطالب بحق العودة، موضحاً بأن اللاجئين الفلسطينيين هم من يمتلكون مفتاح الاستقرار والسلام.

ودعا لتجنيد كافة الطاقات الفلسطينية بالخارج لتفعيل القضية الفلسطينية وكشف جرائم الاحتلال، مشيراً إلى التغيير في التيار الشعبي الغربي في التعاطف مع القضية الفلسطينية.

تدعو لإنهاء الأونروا

من جهته أكد د. فايز أبو شمالة عضو المجلس الوطني الفلسطيني أن وثيقة عباس بيلين تطبق الآن عملياً على الأرض بإنشاء دولة منزوعة السلاح وإنهاء عمل الأونروا وإلغاء حق العودة وزيادة التطبيع.

وأشار أبو شمالة أن الذي شجع عباس على توقيع هذه الوثيقة وهو توقيع على اتفاق المبادئ باتفاق القاهرة عام 1994، موضحاً بأن الوثيقة تشير إلى التعامل مع العرب عام 1948 وفق قانون القومية اليهودية.

وشدد على أن الوثيقة طالبت بإنهاء عمل الأونروا ويسد مكانها اللجنة الدولية للاجئين الفلسطيني، موضحاً بأن داني دانون مندوب إسرائيل بالأمم المتحدة يعمل حالياً لإنهاء عمل الأونروا.

وأكد القيادي في حركة الجهاد الإسلامي أحمد المدلل أن المنهج التفاوضي كرس الوجود الصهيوني على أرض فلسطين، موضحاً بأن بعض من أصحاب المنهج المفاوضات تنازل عن الأرض الفلسطينية للاحتلال.

وشدد المدلل أن المواثيق الدولية أعطت اللاجئين الحق بالعودة لأرضه وأصحاب المنهج التفاوضي نسق القرارات الدولية، موضحاً بأن الوثيقة تنازلت عن المقدسات مما جعل الاحتلال يتعرف بأن القدس عاصمة لدول الاحتلال.

وأكد أن التنسيق الأمني يلاحق المقاومين ويسلمهم للاحتلال لأن وثيقة عباس بيلين تحفظ الحقوق الصهيونية لا الحقوق الفلسطينية، مشدداً بأن الشعب الفلسطيني يرفض كافة اتفاقيات النهج التفاوضي بتسمكه بالمقاومة وعن التنازل عن الحقوق والثوابت الفلسطينية، مشيراً بأن مسيرات العودة وكسر الحصار رسخت مفهوم العودة وهو تؤكد تشبث شعبنا بحقوقه وثوابته.

وأشار بأن المصالحة الفلسطينية التي يريدها الشعب الفلسطيني هي التي تدعم خيار مسيرة العودة وفك الحصار تحفظ الثوابت الفلسطينية التي قدم لأجلها التضحيات الجسام.

وأضاف المصالحة يجب أن تحافظ على استمرار المقاومة، مشدداً لا يمكن أن نجعل السلاح محل للنقاش لأنه حقنا طالما هناك احتلال.

صفحة القرن

من جانبه، أكد النائب المستشار محمد فرج الغول أن عباس يمارس ويطبق مبادئ وثيقة (عباس- بيلين)، موضحاً بأن رفض عباس لصفقة القرن رفض صوري للإعلام فقط.

وأوضح الغول أن الوثيقة تتفق مع صفقة القرن في قضايا الحل النهائي والتي بدأت بملف القدس ونقل سقارة أمريكا للقدس، مضيفاً بأن عباس صرح أكثر من مرة بعدم اعتراف الاحتلال باللاجئين وهو ما جاء في صفقة القرن بالتوطين والغاء عمل الاونروا.

وأكد بأن وثيقة عباس بيلين وثيقة عار وتخالف كافة المواثيق والقرارات الدولية، موضحاً بأن هذه الوثيقة تشكل تناقض كامل مع القانون الدولي وقرارات المجلس الوطني والاجماع الوطني.

من جانبه، أكد الخبير في القانون الدولي د. أنيس قاسم أن هذه الوثيقة لا قيمة قانونية لها ولكنها الأخطر لأنها تعطي انطباع لصاحب القرار الصهيوني مدى استعداد القيادة الفلسطينية على التنازل عن الحقوق والثوابت الفلسطينية.

وشدد بأن القيادة الفلسطينية ترتكب خطيئة كبرى بالتواصل مع الصهاينة والتنازل عن الحقوق الفلسطينية الثابتة.

من جهته، أكد القيادي في الجبهة الشعبية ماهر مزهر أن المفاوضات العبيثية مع الاحتلال الصهيوني جلبت الدمار للشعب الفلسطيني، مؤكداً أن التنسيق الأمني وجد من أجل حماية الاحتلال.

وأكد مزهر أن جوهر الصراع مع الاحتلال هو حق العودة ولا يحق لأي كان أن يتنازل عن هذه الحقوق الثابتة لا تسقط بالتقادم.

ودعا لرفع الاجراءات العقابية ضد أهالي غزة وتنفيذ إتفاق 2011 لأنه مدخل لتأسيس شراكة وطنية، وطالب بعقد ومجلس وطني يمثل الشعب الفلسطيني موضحاً بأن المجلس الذي عقد في رام الله لا يمثل الشعب الفلسطيني.

وطالب مزهر بإطلاق يد المقاومة في الضفة الغربية وتعزيز صمود شعبنا الفلسطيني والغاء اتفاق أوسلوا والغاء اتفاقيات التسوية وتقديم قادة الاحتلال لمحكمة الجنايات الدولية.